النواب يعاينون مع العكيلي محاربة الفساد

النزاهة ترفض العفو عن المزورين وتدعو البرلمان إلى قانون لحماية الشهود

□ بغداد / المدى

رفض رئيس هيئة النزاهة قانون العفو عن المزورين خاصة كبار الموظفين، ودعا الى ضرورة الاسراع بتشريع قانون لحماية الشهود وتشجيع الاخبار عن حالات الفساد، لافتا الى الدور الكبير للامم المتحدة في وضع ستراتيجية مكافحة الفساد.

وضيف البرلمان العراقي امس الاثنين القاضي رحيم العكيلي لمناقشة عمل الهيئة.

يشار الى ان جلسة امس شهدت تأدية النائب منى مهدي صالح العميري اليمين الدستورية بديلة عن هادي العامري اضافة الى النائب عبد ذياب العجيلي الذي لم يؤد اليمين سابقا.

وعرض القاضي رحيم العكيلي رئيس هيئة النزاهة جانبا من نشاطات الهيئة خلال المرحلة الماضية معتبرا ان الفساد يمثل مشكلة كبيرة يتوجب النظر اليها وفق أسس علمية لاسيما ان للعراق خصوصية عن باقي دول العالم حيث يدرك الجميع أهمية الحد من الفساد اذ ان هناك ضغطاً كبيراً من قبل عدة اطراف لمواجهته.

وشدد القاضي العكيلي على اهمية توفر منظومة متكاملة تقنية وقانونية حيث تعمل الهيئة ضمن اطار الاتفاقية العالمية لمكافحة الفساد وان السلطة التنفيذية تملك الادوات اللازمة بهذا الخصوص، مؤكدا ضرورة عدم التدخل في الاجراءات الخاصة بمكافحة الفساد وعدم تسييسها بالرغم من ان المعركة مع الفساد طويلة الامد الا ان الهيئة ماضية في عملها، مبينا ان الهيئة حققت في عام ٢٠١٠ بـ(١٦ الف و١٩٠) قضية فساد واحالت (٢٥٠) قضية ولغاية ٢١ – ١١ كان هناك (٢٥٠٠) متهم و(٧٠٩) محكومين و(١٤٣٧) موقوفاً فيما بلغ عدد المطلوبين لغاية ١ كانون الاول الحالي (٢٤٣) مطلوبا بينهم (٦) بدرجة وزير، مشيرا الى ان الهيئة تمتلك ٤٥٠ محققا.

ولفت العكيلي الى ان مؤسسته حصلت على اشادات دولية باجراءات مكافحة الفساد، موضحا وجود عدد من العراقيل التي تحيط بعمل الهيئة في مقدمتها النقص الحاصل في المنظومة التقنية في مايتعلق بالتنصت على الهواتف المشمولة باجراءات الهيئة اضافة الى ضعف التشريعات القانونية ومنها عدم شمول منتسبي وزارتي الدفاع والداخلية باجراءات الهيئة.

بعدها عرض النواب ملاحظاتهم وتساؤلاتهم التي ركزت على عمل هيئة النزاهة وماهية الاجراءات المعتمدة لمحاسبة الشخصيات النافذة المتورطة بالفساد وطبيعة القانون الذي تعمل على اساسه الهيئة والمطالبة بوضع خطة تمتد لاربع سنوات لتحديد القوانين الواجب تشريعها في مجال الحد من الفساد اضافة الى اعتماد مبدأ التوازن في تعيينات الهيئة ومواجهة الدعاوى الكيدية التي يراد منها النيل من سمعة البعض لأغراض سياسية.

وتمحورت المداخلات على مدى استقلالية الهيئة وقدرتها على مراقبة الرئاسات الثلاث وكيفية تعامل هيئة النزاهة مع القرار الداعي الى العفو عن المتورطين بتقديم شهادات دراسية مزورة وعن امكانية استرداد الاموال المسروقة من المال العام بعد القبض على المفسدين وطبيعة علاقة الهيئة بالقضاء اضافة الى اهمية ابعاد هيئة النزاهة عن المحاصصة السياسية اضافة الى تقديم نتائج التحقيقات التي ساهمت بها الهيئة بشأن حريق البنك المركزي واجهزة الكشف عن المتفجرات.

وفي اجابته على تساؤلات النواب اكد رئيس هيئة النزاهة استحالة القبض على جميع الفاسدين خلال اداء العمل التحقيقي اذ ان العبرة في محاسبة البعض لتحقيق الردع العام، مشيرا الى ان اعتماد الادلة للحد من الفساد يؤكد احترام الهيئة لحقوق الانسان، لافتا الى ان من يعطل جهود الاعمار والبناء هو الموظف الفاسد الذي يبتز القطاع الخاص وليس هيئة النزاهة.

واثنى رئيس الهيئة على اداء المفتشين العموميين وتحقيقهم نتائج طيبة انعكست ايجابا على عمل الهيئة داعيا مجلس النواب الى انجاز تشريع مجموعة من القوانين التي تدعم عمل الهيئة اضافة الى اجراء اصلاحات تشريعية على قانون الخدمة المدنية منوها الى ان الشفافية الدولية لا تقيس الفساد وانما ادراك الفساد مما يؤدي الى تأخر تسجيل التحسن في مؤشرات مستوى الحد من الفساد المعتمدة لدى المنظمة،منوها الى ان اوامر القبض في قضايا الفساد تصدر من قضاة مختصين يتبعون لمجلس القضاء الاعلى دون ان تكون للهيئة اية سلطة عليهم.

واعلن العكيلي رفضه لقرار العفو عن المزورين خاصة كبار الموظفين (معاون مدير عام فما فوق) كما دعا الى ضرورة الاسراع بتشريع قانون لحماية الشهود وتشجيع الاخبار عن حالات الفساد لافتا الى الدور الكبير للامم المتحدة في وضع ستراتيجية مكافحة الفساد.

واكد رئيس الهيئة عدم التمكن من متابعة ما يجري في الرئاسات الثلاث مما يستدعي ضرورة اعتماد الشفافية، حاثا مجلس النواب الى احتضان هيئة النزاهة شرط عدم التدخل في عملها.

وفي مداخلته اعلن رئيس مجلس النواب عن الاستعداد لفتح حسابات المجلس في هذه الدورة والدورات السابقة امام هيئة النزاهة،وبعد تقديمه كشفا لذمته المالية، دعا النجيفي النواب الى كشف ذممهم المالية للهيئة.

من جانبهم ابدى النواب عزمهم على دعم واسناد عمل هيئة النزاهة وضرورة مواجهة الفساد بكل اشكاله والعمل على تبني مشروع قانون جديد لتفعيل الاجراءات الرقابية.

وفي تفسيره للمادة ١٣٦ – ب من قانون العقوبات المتعلقة بمنع السادة الوزراء احالة موظفيهم الى القضاء، اشار صفاء الدين الصافي وزير الدولة لشؤون مجلس النواب الى وجود لجنة مشكلة من قبل السيد رئيس الوزراء للنظر بالقضايا التي يتهم بها الموظفون وعلى ضوئها تتم احالتهم الى القضاء دون اخذ موافقة الوزير لافتا الى ان تلك المادة ليست عائقا لكنها تندرج في اطار الاجراءات الضرورية لحماية الموظف اثناء عمله مبينا انه يحق احالة من زور شهادته الى المحاكم دون الرجوع الى المسؤول الاداري.

وفي شأن اخر تلت النائبة كميلة الموسوي بيانا استنكرت فيه الاجراءات التي تتبعها المملكة العربية السعودية بحق السجناء العراقيين والمتمثلة بتعريضهم للتعذيب وتنفيذ احكام اعدام نحو ٤٠ عراقيا بقطع رؤوسهم، وقيام الاجهزة الامنية السعودية باختطاف عدد من المواطنين قرب الحدود بين البلدين للمساومة عليهم في اطلاق سراح معتقلين سعوديين في العراق.

وطالبت النائبة الموسوي المنظمات الدولية للتدخل والعمل على الافراج عن المعتقلين العراقيين في السجون السعودية وارسال فريق تحقيق من الامم المتحدة لدراسة وضع السجناء ومطالبة الحكومة العراقية بمتابعة قضية السجناء العراقيين.

وفي تعليق وزير الدولة لشؤون مجلس النواب على بيان الاستنكار شدد على حرص الحكومة على ابناء الشعب العراقي والعمل على معالجة جميع هذه المشاكل عبر اتصالات ستجري قريبا مع الجانب السعودي.

بائع عجنات في بغداد.. عدسة ادهم يوسف

التخطيط تقول إنها تواجه صعوبات كبيرة تعيق إجراءه

مصادر: التعداد يؤجل إلى نيسان المقبل

□ متابعة / المدى

كشفت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي عن ان التعداد السكاني قد يتأجل لثلاثة أو أربعة أشهر بسبب الصعوبات التي تواجه أجراءه.

وقال وكيل وزارة التخطيط مهدي العلاق إن"التعداد السكاني في العراق قد يتأخر حتى نيسان المقبل أي بعد اربعة أشهر لحين انهاء الخلافات السياسية والمناطقية بشأن عملية اجراء الاحصاء والتعداد السكاني".

واوضح أن اللجنة العليا لاجراء التعداد السكاني لم تبت بأي قرار حتى تعيين وزير جديد يترأس اللجنة ويبت بقرارات واضحة بشأن التقارير التي سترفعها اللجان الاربع التي شكلتها الحكومة.

وشكلت الحكومة العراقية في وقت سابق اربع لجان في كركوك وديالى ونينوى وصلاح الدين لتسهيل عملية اجراء التعداد السكاني وفق الخطة التي رسمتها. وبين العلاق أن الوزارة ستدور اموال التعداد والاحصاء التي خصصت ضمن اموال ٢٠١٠ لعام ٢٠١١ بعد موافقة وزارة المالية وديوان الرقابة المالية كون اموال التعداد كانت مخصصة ضمن أموال موازنة عام ٢٠١٠.

وأشار وكيل وزارة التخطيط إلى أن لجنة كركوك ماتزال مستمرة في عملها لكنها لم تتوصل بعد إلى وضع آلية مناسبة لانهاء العقبات التي تعيق اجراء التعداد السكاني في المحافظة.

وأعلنت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في وقت سابق أنها استكملت جميع الإجراءات اللازمة لإجراء التعداد السكاني.

ولم يشهد العراق منذ العام ١٩٨٧ إحصاء شاملا في عموم البلاد، لأن الإحصاء الذي اجري في عام ١٩٩٧ لم يتضمن محافظات إقليم كردستان الثلاث.

وكان محافظ نينوى بحث منتصف الشهر الجاري موضوع التعداد السكاني في المحافظة مع وفداً من التحالف الكردستاني.

وقال اثيل الجيفي في مؤتمر صحفي إن"الإجتماع تطرق الى ثلاثة محاور تتمثل بالقضايا الإدارية وتنظيم العمل الإحصائي خصوصاً في المناطق التي تم فيها الحصر والترقيم في محافظتي اربيل ودهوك وقد تم التوصل الى مقترحات".

واضاف ان"المحور الثاني تناول الموضوع الأمني حيث تم احالته الى قائد عمليات نينوى ليقوم باعداد خطة امنية من شأنها رفع الهواجس الموجودة لدى مواطني نينوى وبكافة قومياتهم واطيافهم وبما يعطي انطباعاً عن تعداد نزيه وشفاف ويعطي القناعة للجميع انهم حصلوا على حقوقهم".

واشار الى ان"المحور الثالث الذي تم التطرق اليه"هو القومية واعتقد ان هناك اجراءات تم رفع التوصيات فيها للوصول الى حلول معقولة وبقيت هناك مشكلة فقط تتمثل في طريقة الترميز للقوميات وهذه بانتظار ان تحل من بغداد".

من جانبه ذكر عضو الوفد النائب عن التحالف محما خليل ان"اجواء اللقاء كانت ايجابية وتم الأخذ بكل الآراء ونحن متفائلون بان اللجنة التي كلفت سترفع توصياتها بشكل ايجابي الى بغداد"، بغية الوصول الى اجراء"تعداد تبنى على اساسه الدولة التي تعاني من عدم وجود بيانات صحيحة لتوزيع الثروات وبناء الخطط الاقتصادية".

مصدر: ١٥٠ عائلة تركت العاصمة حتى الآن

مسيحيون في بغداد يتلقون تهديدات بتركها خلال ٤٨ ساعة

□ بغداد / إيناس طارق

حصلت (المدى) على نسخة من رسائل التهديد التي اطلقها تنظيم القاعدة ضد عوائل مسيحية في العراق، في وقت كشف فيه سياسي عراقي ان ١٥٠ عائلة تركت بغداد بعد حادثة كنيسة سيدة النجاة.

وبحسب الرسائل التي تحتفظ المدى بنسخة منها، فأن الارهابي المدعو أبو ذر الانباري هدد مواطنين مسيحيين في مناطق مختلفة من بغداد"يأمرهم"بترك محلات سكناهم خلال ٤٨ ساعة، وفي حال تمت مخالفة ذلك، كما جاء في نص التهديد الموقع من قبل قائد الجيش الاسلامي، سيقتلون.

من جهته، يقول رئيس الوقف المسيحي في العراق عبد الله النوفلي ان"اكثر من ٨٠ ٪ من مسيحيي العراق لم يعودوا يذهبون الى الكنائس. ولم تعد هناك مدارس يوم الاحد، ومدارس (خاصة) بتعليم المسيحيين. وحول عيد الميلاد كان القرار ان نقوم بقداس واحد في حين كنا نقوم في السابق بعدة قداسات".

وكانت كنيسة النوفلي قد اغلقت وتم تحصينها في عام ٢٠٠٥ بعد ان استنزف العنف بغداد. لكن العديد من الكنائس ظلت مفتوحة منذ تلك الفترة وحتى الآن. ومن المعتقد ان عشر كنائس على الاقل أغلقتْ في أعقاب الهجوم على كنيسة سيدة النجَاة، اما الكنائس الاخرى فكان التواجد فيها قليلا جدا.

ووصل عديد السكان المسيحيين في العراق الى النصف منذ الاطاحة بصدام. لكن نسبة المغادرين ارتفعت في الشهرين السابقين.

وتذكر اللجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ان أعدادا عالية من المسيحيين العراقيين يقومون بالتسجيل في سوريا والأردن ولبنان.

فيما يؤكد روميل موشي عضو المكتب السياسي للحركة الاثورية بالعراق ان حجم التهديدات التي تلقاها المسيحيون بالعراق قسمت الى اثنين منها من كانت مفبركة من قبل تجار العقارات "الدلالين" لغرض شراء دورهم باسعار رخيصة بعد زرع الرعب والخوف في نفوسهم، والطريقة الاخرى كانت باطلاق العيارات النارية العشوائية باتجاه منازلهم وقد حدثت جرائم قتل بحق اكثر من ٦٠ مسيحياً بعد احداث كنيسة النجاة، اما فيما يخص اعداد المسيحيين بالعراق فقد علق موشي ان اعداد المسيحيين قبل عام ٢٠٠٣ كان مليون وربع المليون نسمة اما بعد احداث كنيسة النجاة اصبح عددهم لا يتجاوز ٤٠٠ الاف عائلة تسكن جميع ارجاع العراق وزادت الهجرة بعد عمليات استهداف المسيحيين الاخيرة ليصل عددهم ١٥٠ عائلة هاجرت الى اقليم كردستان وهذا العدد يشمل العوائل المغادرة من منطقة بغداد فقط.

ويواجه المسيحيون في العراق حقيقتين ما كانتا تخطران بالبال: الاولى هي ان الاحتفالات بعيد الميلاد قد الغيت. والثانية ان القليل فقط منهم يرغب بالاحتفال بالايام المقدسة القادمة.

انها اسوأ سنوات يمر بها مسيحيو البلاد، فقد هرب الالاف في الشهر الماضي، وغادر الكثير منهم العراق خلال عام ٢٠١٠ مقارنة بمن غادروا منذ الاحتلال عام ٢٠٠٣ اي قبل ثماني سنوات. ويقول الزعماء المسيحيون انها كانت اكثر السنوات الحاسمة في تاريخ المسيحيين الذي يمتد لألفي عام وسط بلاد العرب.

وجرى آخر نزوح جماعي للمسيحيين بعد مذبحة الكنيسة الكاثوليكية الكلدانية في وسط بغداد على يد القاعدة في اليوم الاخير من شهر تشرين الأول والتي خلفت حوالي ٦٠ شهيدا، وبحدود مئة معوق وجالية مرعوبة تتوجس الشر. ومنذ ذلك الحين، والجماعة الإرهابية تستهدف المسيحيين في بيوتهم، بضمنهم أفراد عائلة نجت من هجوم كنيسة سيدة النجاة.

لكن في بغداد، هناك بضعة إشارات للبهجة بعيد الميلاد. ويقول النوفلي"لم يعد هنا من امل كثير. ولا احد يعتقد ان المسيحيين سيبقون. لقد جاء عيد الميلاد برسالتين: السلام للعالم والامل للناس، ونحن نحتاج هذين الأمرين لحياتنا في العراق. واذا لم يتواجد مسيحيون هنا في العراق بعد الآن، فهذا يعني ان العراق مكان خطير جدا".

على صعيد آخر، شارك حوالي ١٥٠ مسيحيا عراقيا في قداس اقيم بمناسبة عيد الميلاد في الكنيسة الكلدانية بباريس على نية"الناجين"الذين نقلوا الى فرنسا بعد الاعتداء الذي استهدف كنيسة سيدة النجاة في بغداد في تشرين الاول/اكتوبر، كما افاد مراسل لوكالة فرانس برس.

واوضح ايليش ياكو الامين العام لجمعية مساعدة اقليات الشرق لوكالة فرانس برس"ان هذا القداس يقام خصيصا للناجين من اعتداء ٣١ تشرين الاول. لا يزال البعض يتلقون العلاج وجاءوا الى القداس"، في حين"الغت كل الكنائس في بغداد قداديس منتصف الليل لاسباب امنية".

وقالت مريم، وهي احدى الناجيات من الاعتداء، لوكالة فرانس برس"في كل مرة ادخل الى كنيسة، تغرورق عيناي بالدموع. لقد نسيت كلمات الصلاة، حتى صلاة +الابانا+ لم يعد بامكاني تلاوتها".

وقالت هذه المرأة (٦٥ عاما) التي وصلت الى فرنسا في الثامن من تشرين الثاني/نوفمبر الماضي مع ابنها الجريح، بالعربية"ان قلبي هناك، وفكري هناك مع العائلات التي بقيت، العائلات التي فقدت افرادا منها".

وقد تم اجلاء ٥٤ مسيحيا من العراق، هم ٣٦ جريحا و١٨ مرافقا، الى فرنسا في الثامن من تشرين الثاني بعد الاعتداء الذي استهدف كنيسة سيدة النجاة للسريان الكاثوليك في بغداد.

وبين هؤلاء"ستة لا يزالون يتلقون العلاج (...) وخمسة عادوا الى العراق قبل ثلاثة او اربعة ايام وربما سيعود خمسة آخرون الى العراق"، كما اوضح ايليش ياكو.

مراقبون: زيارة أبو الغيط أرسلت إشارات ايجابية

القاهرة تتوقع طفرة كبيرة في علاقتها مع بغداد

□ متابعة / المدى

توقع مسؤول مصري رفيع أن يشهد النشاط الاقتصادي في العراق طفرة عقب نجاح تشكيل الحكومة، مشيرا إلى قيام مسؤولين مصريين ورجال أعمال خلال الفترة المقبلة بزيارات إلى العراق لدعم جهود الإعمار فيه.

وأكد مستشار وزير التجارة والصناعة المصري سيد البوص في تصريحات على هامش اجتماع اللجنة الفنية المعنية بدراسة الأنظمة الأساسية الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة إنه"بعد تشكيل الحكومة العراقية ستستقر الكثير من الأمور في العراق، وبالتالي سيكون الوضع طبيعيا ويسمح بعودة النشاط الاقتصادي والمبادلات التجارية بينه وبين الدول العربية بما فيها مصر".

وأضاف المسؤول المصري إنه"ستكون هناك اجتماعات ولقاءات بين رجال الاعمال والمسؤولين في البلدين، إذ ان الفترة المقبلة هي فترة إعادة إعمار وتعاون تجاري بين العراق والدول العربية، لتوفير احتياجات الشعب العراقي ودعم التنمية الاقتصادية فيه".

وعن الدعم المتوقع للعراق خلال القمة الاقتصادية المقبلة بشرم الشيخ، أوضح البوص أن"القمة الاقتصادية في شرم الشيخ ستناقش الأوضاع الاقتصادية في العالم العربي بشكل عام، إضافة إلى النظر في موضوع العلاقات الاقتصادية مع العراق".

يذكر أن اللجنة الفنية المعنية بدراسة الأنظمة الأساسية الموحدة للمنظمات العربية المتخصصة قد بدأت اجتماعاتها في مقر الجامعة العربية. وستستمر هذه الاجتماعات لثلاثة أيام لتوحيد الأنظمة التي تعمل بها منظمات العمل العربي، سواء من الناحية الإدارية أو المالية، تمهيدا لرفع توصياتها في هذا الصدد إلى لجنة التنسيق والمتابعة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي لبحثها خلال اجتماعها المقبل.

من جانبه، أكد وكيل وزارة التجارة العراقية وليد الموسوي الذي مثل العراق في الاجتماع الاستثنائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي أن بلاده جزء من المنظومة العربية، وأن تعزيز علاقته مع دول الجوار يصب في مصلحة المنطقة العربية.

وقال الموسوي ان"الاجتماع الاستثنائي لوزراء المال والاقتصاد تناول ملفات النقل البحري العربي وتوحيد الاتصالات، كما بحث تفعيل مبادرة البنك الدولي في العالم العربي المتعلقة بتدعيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي توفر فرص عمل للشباب وتدعم مشاريع البنية التحتية والاستثمار في التنمية البشرية".

وحول ما إذا كان التوجه العراقي هو نحو تعزيز التعاون الاقتصادي مع تركيا وإيران أكثر من الدول العربية، نفى وكيل وزارة التجارة العراقية ذلك بشدة، مؤكدا أن الاقتصاد العراقي جزء من المنظومة الاقتصادية العربية، مدللا على ذلك بحرص بلاده على المشاركة في الاجتماع الاستثنائي لوزراء المال والاقتصاد العرب وغيرها من المؤتمرات".

وأوضح الموسوي أن"بلاده تسعى كغيرها من الدول للانفتاح على العالم وعلى المنطقة العربية بصفة خاصة، لكنها في الوقت نفسه تهتم بتعزيز العلاقات مع الدول الجوار في المجال الاقتصادي ما يعود بالفائدة على المؤسسات المالية داخل العراق وبالتالي على المنطقة ككل".

واضاف وكيل وزارة التجارة العراقية إلى أن"الاتفاقيات الاقتصادية بين مصر والعراق سيتم تفعيلها قريبا".

وفي سياق متصل قال مدير البنك الدولي الدكتور محمود محيي الدين، في تصريحات على هامش الاجتماع الاستثنائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي إن"البنك كان بانتظار تشكيل الحكومة العراقية لاستئناف المشروعات التي بدأها في العراق"، مشيرا الى"علمه بطبيعة المشاريع المهمة الجارية التي يمكن أن يدعمها البنك في العراق وفي مقدمها مشروعات البنية الأساسية، وتطوير الموانئ ومنها ميناء الفاو، إضافة إلى عدد من المشروعات القائمة التي يدعمها البنك بالفعل لتطوير الكوادر في المؤسسات المالية والاقتصادية المختلفة".

وكان وزير الخارجية المصري احمد ابو الغيط قد اعرب عن سعادته لزيارة العراق، لافتا الى ان الرئيس المصري ينظر بإهتمام للعلاقات مع الحكومة العراقية.

وقال ابو الغيط، خلال مراسيم افتتاح القنصلية المصرية في اربيل، مساء امس الاول، انه"سعيد بزيارة اقليم كردستان والتي تأتي للاجتماع برئيس الاقليم مسعود بارزاني والمشاركة في مراسيم إفتتاح القنصلية المصرية في العاصمة أربيل"، مبينا أن"ما وعد به الرئيس حسني مبارك للرئيس بارزاني خلال زيارته الرسمية الأخيرة لمصر، قد تحقق بإفتتاح قنصلية مصر في عاصمة إقليم كردستان".

وإستقبل رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني في منتجع صلاح الدين، وزير خارجية جمهورية مصر العربية احمد ابو الغيط والوفد المرافق له والذي ضم معاون وزارة الخارجية المصرية للشؤون العربية محمد قاسم والسفير المصري لدى العراق شريف شاهين، والقنصل المصري العام لدى إقليم كردستان سليمان عثمان، بعد وقت قصير من وصول الوفد الى الاقليم عبر مطار اربيل.

فقـــدان

فقدت الهوية الصادرة من مصرف المتحد للاستثمار، باسم رحاب عبد المنعم حسين، يرجى ممن يعثر عليها تسليمها الى استعلامات المصرف مع الشكر.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون